الدرس الرابع : السياسة الاقتصادية .

1-مفهوم السياسة الاقتصادية : مجموعة القواعد والإجراءات التي تتبعها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية وهي مجموعة من الوسائل المستعملة من طرف الدولة للوصول إلى أهداف اقتصادية وهي أيضا مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه مثل زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل .

تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع منسجم هادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي أي يتعلق بالإنتاج, التبادل, استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال.

السياسة الاقتصادية تعبر عن وجود تخطيط منهجي أي وجود إدارة اقتصادية تتحكم في الموارد والسكان أي وجود خطة اقتصادية بعيدة, متوسطة أو قصيرة وهذه السياسة الاقتصادية تتطلب التحكم في الكتابة الاقتصادية, الاستثمار والتوجيه.

بعيدة
- التحكم في عملية التنمية
- التنسيق بين الحكومات المتعاقبة في نفس الفترة 3-10 سنوات
- تطور مستقبلي من خلال تحديد الأهداف

متوسطة
- أكثر تفصيل من الأولى
- جمع المعلومات عن طرق التنفيذ اقل من ثلاث سنوات
- الإدارة المتوسطة

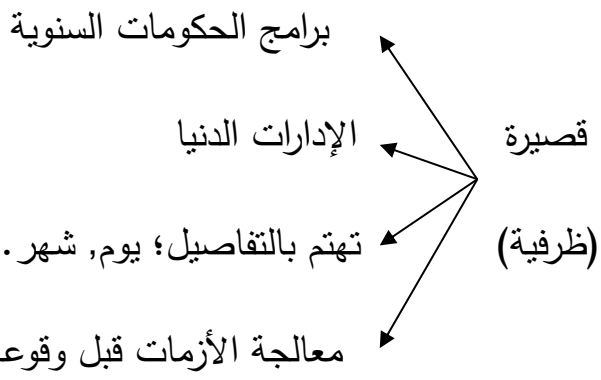

2-**مضمون السياسة الاقتصادية :** تتضمن السياسة الاقتصادية :

- **تحديد الاهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها** وتشمل هذه الأهداف النمو الاقتصادي, التشغيل الكامل, توازن ميزان المدفوعات, تقليص الفوارق, تنمية القطاعات الإستراتيجية, استقرار الأسعار...
- **وضع تدرج بين الأهداف:** ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة فتخفيض الربح يمكن أن يساعد من التقليل في الفوارق, ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون الربح فيه أساس الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.
- **تحليل الارتباط بين الأهداف:** عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات, مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الادخارية أخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار لان ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.
- اختبار الوسائل والتي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف وتشمل الوسائل السياسية, النقدية, المالية, والسياسة الضريبية وسياسة الميزانية...

أنواع السياسات الاقتصادية

- **سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام, بحفظ التضخم, المحافظة على ميزان المدفوعات, استقرار العملة, البحث عن التوظيف الشامل هذا بالمفهوم الضيق أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة للمحافظة على النظام الاقتصادي (تقليص الضغوط الاجتماعية, السياسات المضادة للازمة...)
- **سياسة الإنعاش:** يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازني, تفعيل الاستثمار, الأجور والاستهلاك, تسهيلات القروض... وهذه الأفكار مستمدة من الفكر الكينزي والتمييز يقع بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.
- **سياسة الانكماش:** وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية عل الدخل, تجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة في الغالب إلى تقليص النشاط الاقتصادي.
- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** اعتمدت هذه الساسة في بريطانيا بالتناوب بين سياسة الإنعاش ثم الانكماش.

أهداف السياسة الاقتصادية:

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي :

- **البحث عن النمو الاقتصادي**
- **البحث عن التشغيل الكامل:** يتم البحث عن التشغيل الكامل لان تعويض البطالين تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين إجمالي السكان يضم فئتين من السكان؛ الناشطين وغير الناشطين؛ وينقسم السكان الناشطين إلى عاملين وعاطلين كما يمكن التمييز بين عدة أنواع من البطالة وهي كالاتي:

- **البطالة الدورية:** يرتبط هذا النوع بالدورة الاقتصادية أي مرحلة رواج أين يتم فيها حجم الدخل والتوظيف إلى التزايد إلى أن يصل التوسع نقطة الذروة لينتقل بعدها النشاط الاقتصادي إلى الهبوط ويدخل مرحلة الانكماش.
- **البطالة الاحتكاكية:** تحدث بسبب تنقل العاملين المستثمرين بين المناطق والوظائف المختلفة وهذا يتطلب فترة يتم البحث فيها عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها.
- **البطالة الهيكلية.**

- **البحث عن التوازن الخارجي:** وهو توازن ميزان المدفوعات, هذا الأخير يعكس موقف الاقتصاد القومي اتجاه باقي الاقتصادات ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات العجز إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وتدهور قيمة عملتها, والتوازن في ميزان المدفوعات حسب FMI يعبر عن تساوي مجموع البنود الذاتية مع مجموع البنود المدنية أي الرصيد الكلي يساوي صفر.
- **التحكم في التضخم** : لان عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المتخذة والمعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية كما أن التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.

الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية.

البنك المركزي, المجموعات الجهوية المحلية, الجمعيات المهنية المنظمة, الحكومة المركزية.